الأمم المتحدة
A/80/213
الجمعية العامة
Distr.: General
21 July 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء

مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري، المقدَّم عملاً بقرار الجمعية العامة 171/79 وقرار مجلس حقوق الإنسان 10/58.

* A/80/150.

25-11932 (A) 220725 210825

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري

نفوذ الشركات وحقوق الإنسان في المنظومات الغذائية

موجز

إن نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية فائق التركيز، مما يسمح لمجموعة صغيرة نسبيًا من الأشخاص بتشكيل المنظومات الغذائية بطريقة تحقق الهدف النهائي المتمثل في جني أقصى قدر من الأرباح بدلا من تحقيق المنفعة العامة. وفي هذا التقرير، يتناول المقرر الخاص بالبحث كيف أن عددًا صغيرًا نسبيًا من الشركات قد استحوذ على هذا القدر الكبير من النفوذ على منظوماتنا الغذائية، ويبيّن ما يتعين فعله من أجل تحقيق ما يلي: الحد من نفوذ الشركات؛ وضمان أن تكون أسواق المواد الغذائية منصفة ومستقرة؛ ومساءلة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان في المنظومات الغذائية.

أولا - مقدمة

1 - خلال العقود الماضية، ازداد حجم ونفوذ الشركات إلى درجة أنها أصبحت تهيمن الآن على المنظومات الغذائية في العالم. وقد أصبح نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية مركَّزا إلى درجة أن مجموعة صغيرة نسبيًا من الأشخاص تتحكم في ما يُزرع وكيف يُزرع وفي ظروف العمل والأسعار والخيارات الغذائية بطريقة تحقق هدفها النهائي المتمثل في جني أقصى قدر من الأرباح بدلا من المنفعة العامة. وتعمل العديد من شركات الأغذية الزراعية عبر الوطنية في مجال بيع السلع الصالحة للأكل أكثر من عملها في مجال الأغذية الجيدة. وعلاوة على ذلك، تؤثر الشركات بشكل متزايد على طريقة اتخاذ القرارات السياساتية في إطار الحكومات الوطنية والأمم المتحدة.

2 - وتقترن زيادة نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية بتزايد الاتجاه نحو تصنيع إنتاج الأغذية. ونتيجة لذلك، تسببت المنظومات الغذائية الصناعية التي تقودها الشركات في ارتفاع معدلات انبعاث غازات الدفيئة، وتدهور التنوع البيولوجي، والتلوث، وفي انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان. واليوم، يزداد اعتماد شركات الأغذية الزراعية على التكنولوجيا الرقمية الجديدة وعلى معالجة كميات ضخمة من البيانات، من خلال استخدام الرقمنة، مما يثير تحديات جديدة متصلة بحقوق الإنسان في المنظومات الغذائية.

3 - وتعود مشكلة نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية إلى قرون مضت باعتبارها جزءا من الحكم الإمبراطوري. أما السمة الفريدة اليوم، فهي تتمثل في توسع نفوذ الشركات توسعا يشمل جميع جوانب المنظومة الغذائية وفي توطيد هذا النفوذ على مدى العقود الماضية[1]. فابتداء من ستينيات القرن العشرين، أصبحت الشركات تهيمن على قطاع الأغذية والزراعة في البلدان المتقدمة النمو بشكل متزايد. ونتيجة لذلك، كانت الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو في الواقع إعانات للشركات. وأثناء مؤتمر الأغذية العالمي المعقود في عام 1974، أعرب بعض المندوبين الوطنيين عن قلقهم من أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها نفوذ أكبر من اللازم[2] كمشترية لمنتجات البلدان النامية ومورِّدة للمدخلات اللازمة، على حد السواء، وكان ذلك على غرار المناقشات التي دارت حول مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية المعقود في عام 2021[3].

4 - وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تحولت مواقع الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية الصناعية إلى أرضية خصبة لتكاثر العوامل المُمْرضة. وفضلا عن ذلك، نتيجة لإعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي وللكفاءة، تقف الزراعة الصناعية وراء الطلب المستمر على المزيد من الأراضي والمزارع الضخمة الأحادية المحصول التي تلوث الأرض والهواء والماء وتحط من مستوى حياة الحيوانات. كما تشجع أصحاب العمل على إعطاء الأولوية للأرباح على حساب حقوق العمّال ومعاملة الناس كوحدات يمكن استبدالها[4].

(1) Jennifer Clapp, “Concentration and crises: exploring the deep roots of vulnerability in the global industrial food system”, *Journal of Peasant Studies*, vol. 50, No. 1 (2023).

(2) Isabella Weber and Evan Wasner, “Sellers’ inflation, profits and conflict: why can large firms hike prices in an emergency?”, *Review of Keynesian Economics*, vol. 11, No. 2 (April 2023).

(3) E/CONF.65/20، الصفحة 100.

(4) A/76/237، الفقرة 17.

5 - وتعكس الزيادة التي حدثت مؤخرا في أسعار الأغذية التركيز العالي لنفوذ الموردين في السوق. وعلى الصعيد العالمي، بلغت معدلات تضخم أسعار الغذاء مستويات قياسية. وقد نتج تضخم أسعار الغذاء أساسا عن قيام الشركات عبر الوطنية برفع الأسعار بمعدلات تتجاوز زيادة التكاليف والمخاطر. وما فتئت الشركات تعزو، بهتانا وزورا، ارتفاع الأسعار إلى أزمات مختلفة لإخفاء هامش الربح الكبير الذي تحققه[5].

6 - وفي هذا التقرير، يتناول المقرر الخاص بالبحث كيف أن عددًا صغيرًا نسبيًا من الشركات قد استحوذ على هذا القدر الكبير من النفوذ على المنظومات الغذائية في العالم، وكيف تنتهك هذه الظاهرة حقوق الإنسان. فالمنظومات الغذائية الخاضعة لسيطرة الشركات تؤثر على العديد من حقوق الإنسان، وليس فقط على الحق في الغذاء. ويبين المقرر الخاص أيضا ما يتعين القيام به للحد من نفوذ الشركات، وضمان أن تكون أسواق المواد الغذائية منصفة ومستقرة، ومساءلة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان في المنظومات الغذائية. وفي حين سجلت زيادة وتركيز نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية ارتفاعا كبيرا، وفقًا لدراسات أجراها كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن نفوذ الشركات يبعث على القلق أيضا في العديد من القطاعات الأخرى[6].

ثانيا - المنظومات الغذائية الخاضعة لسيطرة الشركات وتأثيرها على حقوق الإنسان

ألف - الاقتصاد السياسي

7 - قبل الشروع في تحليل حقوق الإنسان، من المفيد فهم الاقتصاد السياسي للمنظومات الغذائية الخاضعة لسيطرة الشركات بشكل أفضل. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات في المنظومات الغذائية قد زادت وعززت هيمنتها على السوق أساسا من خلال عمليات الدمج والتملك. وتشير الهيمنة على السوق إلى قدرة الشركات على التأثير على عناصر العرض و/أو الطلب في السوق بطرق تمكّنها من التحكم في الأسعار وجني أرباح تتجاوز العائد العادي لرأس المال[7].

8 - وقد تتبع الشركات استراتيجيات أفقية مثل عمليات الدمج والتملك والمشاريع المشتركة للحد من المنافسة والحصول على حصة أكبر من السوق. وقد تتبع أيضًا استراتيجيات رأسية وتستخدم عمليات الدمج والتملك أو السيطرة من خلال الاتفاقات التعاقدية على الموردين والموزعين وتجار التجزئة والقطاعات ذات الصلة (مثل النقل والتخزين) للسيطرة على سلسلة الإمداد والتحكّم في المنافذ المؤدية إلى الأسواق[8].

---

(5) A/78/202، الفقرة 75.

(6) انظر https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2021/03/10/Rising-Corporate-Market-Power-Emerging-Policy-Issues-48619؛ و https://www.oecd.org/en/publications/owners-of-the-world-s-listed-companies_ed7ca2f3-en.html؛ و https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2023_ar.pdf.

(7) Jennifer Clapp, *Titans of industrial agriculture: how a few giant corporations came to dominate the farm sector and why it matters* (Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 2025)

(8) المرجع نفسه؛ وانظر أيضًا Benjamin Wood and others, “Market strategies used by processed food manufacturers to increase and consolidate their power: a systematic review and document analysis”, *Globalization and Health*, vol. 17 (2021).

9 - وقد لوحظت النتائج الموضحة أدناه في بعض قطاعات المدخلات الزراعية والتجهيز الزراعي[9]:

(أ) **البذور ومبيدات الآفات**. تتحكم أربع شركات (Bayer و Corteva و Syngenta وBASF) في نسبة 56 في المائة من السوق التجارية العالمية للبذور وفي نسبة 61 في المائة من سوق مبيدات الآفات. وتعتمد تلك الشركات بشكل متزايد على الكائنات المعدّلة جينيًا والذكاء الاصطناعي لدفع عجلة تطوير البذور؛

(ب) **الأسمدة**. تتحكم خمس شركات هي OCP (المغرب)، وشركة موزاييك (الولايات المتحدة الأمريكية)، وشركة ICL (إسرائيل)، وشركة utrien (الولايات المتحدة)، وشركة Sinofert (الصين)، في نسبة 25 في المائة من سوق الأسمدة الفوسفاتية؛

(ج) **الآلات الزراعية**. تهيمن أربع شركات، هي شركة Deere and Company (الولايات المتحدة)، وشركة CNH Industrial (مملكة هولندا)، وشركة AGCO (الولايات المتحدة)، وشركة Kubota (اليابان)، على نسبة 43 في المائة من السوق العالمية، وهي تستثمر بكثافة في الزراعة الدقيقة القائمة على الذكاء الاصطناعي؛

(د) **المستحضرات الصيدلانية الحيوانية**. تسيطر أكبر 10 شركات على 68 في المائة من السوق، وتستحوذ أكبر أربع شركات منها على نسبة تناهز 50 في المائة من السوق؛

(هـ) **علم وراثة الدواجن**. تهيمن ثلاث شركات، هي شركة Tyson Foods (الولايات المتحدة)، ومجموعة EW (ألمانيا)، وشركة Hendrix Genetics (مملكة هولندا) على هذا القطاع. وفي الولايات المتحدة، توفر تلك الشركات نسبة 98 في المائة من الدواجن المعدة لتربية دجاج التسمين. وهناك تحكّم مماثل على الأسواق في البرازيل والصين وأفريقيا. وظهرت أدلة على التلاعب بالأسعار وعلى تنسيق عمليات في السوق للتأثير على الأسعار في زامبيا والولايات المتحدة، مما أدى إلى إجراء تحقيقات وفرض عقوبات على الشركات.

10 - ويثير نفوذ الشركات إشكالا عندما يصبح لدى الشركات القدرة على زيادة أرباحها عن طريق رفع الأسعار (خاصةً بالنسبة للمدخلات) و/أو خفض الأجور؛ إذ أن ذلك النفوذ يمكّن الشركات من التحكّم في التضخم والعمالة، مما يحد من قدرة الناس على تحديد كيفية العيش بكرامة. وتتحكم الشركات أيضًا في الظروف المادية مثل التكنولوجيا وظروف العمل وأساليب التجهيز والبيئات الغذائية، مما يحد من الخيارات المتاحة أمام المستهلكين والعمّال. وأخيراً، تتحكم الشركات في السياسة الغذائية بسبب نفوذها السياسي المتزايد، مما يوهن المشاركة الديمقراطية[10]. ففي الأرجنتين، أفادت بلاغات بأنه قد تم تهميش منظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية في المناقشات العامة المتعلقة بإصلاح قانون البذور، على عكس شركات التكنولوجيا الأحيائية المعنية[11]. وفي الاتحاد الأوروبي، تنفق 162 شركة ورابطة تجارية ما لا يقل عن

(9) مساهمة مقدّمة من منظمة GRAIN ومجموعة العمل بشأن التآكل والتكنولوجيا والتكتل (ETC Group).

(10) Jennifer Clapp and others, "Corporate concentration and power matter for agency in food systems", *Food Policy*, vol. 134 (July 2025).

(11) مساهمة مقدّمة من مؤسسة تعزيز الديمقراطية.

343 مليون يورو سنويًا على أنشطة الضغط لإضعاف السياسات الخضراء، وهو ما يمثل زيادة بنسبة الثلث منذ عام 2020[12].

11 - ويزداد استغلال الشركات عبر الوطنية للعمّال على جميع مستويات المنظومة الغذائية من أجل الحفاظ على انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة العائدات للمساهمين. وكثيرا ما يتقاضى العمال أجورًا دون مستوى أجور الكفاف، ويُجبرون على العمل لساعات طويلة، دون الحصول على عقود عمل وحماية اجتماعية أو حماية الأمومة، ويخضعون للتحرش و/أو الاعتداء الجنسي، ويتعرضون لمواد ضارة دون تزويدهم بالحماية الكافية، كما تسعى الشركات لتقويض حقهم في التنظيم النقابي. وتواجه بعض الفئات مثل العمال المهاجرين الموسميين والنساء العاملات صعوبات خاصة، مما يعمق أشكال عدم المساواة القائمة[13].

12 - وقد شرح المقرر الخاص بالتفصيل التأثير غير المبرر لقطاع الشركات على عملية مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في أحد تقاريره السابقة (A/76/237). ويشكل منتدى الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مثالاً آخر على فضاءات الأمم المتحدة التي تهيمن عليها الشركات والذي تعرّض فيه بعض الشباب والنساء وأفراد الشعوب الأصلية وسكان المجتمعات الريفية للتهميش والتمييز[14]. ويعكس ذلك الاتجاه الأوسع نطاقاً لتزايد تأثير الشركات على عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما بشأن المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات وأثناءها[15].

13 - وكما أشار إلى ذلك المقرر الخاص في وقت سابق، قد صُمِّم التكثيف الصناعي على نحو يرتهن المزارعين للمدخلات الباهظة الثمن التي توفرها شركات المواد الكيميائية الزراعية. ويعني هذا التكتل في السوق أن عددا صغيرا من الشركات يتحكم على نحو غير عادل في أسعار البذور، التي هي منبع الحياة في حد ذاتها. وأي زيادة في أسعار البذور من شأنها أن تزيد تكلفة الزراعة، ولذلك يصبح من الصعب على المزارعين تحقيق أرباح. وعلاوة على ذلك، تنتج الشركات الأربع الكبرى في قطاع البذور معظم المواد الكيميائية الزراعية المتصلة بالبذور المعدّلة جينيًا. وتتسبب تلك المواد الكيميائية الزراعية في تقليص التنوع البيولوجي، مما يؤدي بدوره إلى خفض قدرة الزراعة على الصمود، ويجعل المزارع أكثر عرضة لصدمات تغير المناخ[16]. وبينما تقوم بلدان مثل إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغواتيمالا، والمكسيك[17] وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)[18]، بالتشجيع على الحفاظ على البذور الأصلية،

(12) مساهمة مقدّمة من مرصد الشركات الأوروبية.

(13) مساهمتان مقدّمتان من المنظمة الدولية من أجل الحق في الغذاء والتغذية (FIAN International)؛ وجمعية المرأة الريفية.

(14) مساهمة مقدّمة من المنظمة الدولية من أجل الحق في الغذاء والتغذية.

(15) انظر https://twn.my/title2/resurgence/2025/362/cover02.htm؛ وانظر أيضاً Mohamad Omar Gad, "Impact of multinational enterprises on multilateral rule making: the pharmaceutical industry and the TRIPS Uruguay round negotiations", *Law and Business Review of the Americas*, vol. 9, no. 4 (2003).

(16) انظر A/HRC/49/43.

(17) مساهمات مقدّمة من إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغواتيمالا، والمكسيك.

(18) انظر A/HRC/58/48/Add.1.

فإن إكوادور تعترف بالعناصر السياسية والاجتماعية للزراعة وتدعم المبادرات الرامية إلى تمكين صغار المزارعين والأُسَر المُزارعة من الوصول إلى المستهلكين بسهولة أكبر[19].

14 - ويشكل النقل عائقًا كبيرًا أمام قدرة صغار المنتجين على الوصول إلى الأسواق الحضرية ومنافسة محلات البقالة، على الرغم من قدرتهم على تقديم سلع طازجة وخدمات أكثر ملاءمة للاحتياجات[20]. ولسوء الحظ، فإن نقل المواد الغذائية مجزأ ومتخصص بحسب المناطق. وعلاوة على ذلك، تُفقد كمية كبيرة من الطعام، تُقدَّر نسبتها بحوالي 14 في المائة، قبل الوصول إلى المستهلك. ويتسبب الفاقد من الأغذية بعد الحصاد في تقليص دخل 470 مليون مزارع من صغار المزارعين بنسبة تصل إلى 15 في المائة، علما أن البلدان النامية هي الأكثر تضرراً من الفاقد[21]. ولهذا، عمدت الجزائر إلى تحسين البنية التحتية للتخزين من خلال إنشاء صوامع لتخزين الحبوب بهدف تقليص حجم الفاقد بعد الحصاد[22].

باء - الصحة والغذاء

15 - توضح المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، في تقرير صدر مؤخراً كيف يؤثر إنتاج الشركات واستراتيجيات تسويق الأغذية والمشروبات غير الصحية تأثيراً ضاراً على القرارات الغذائية. فعلى سبيل المثال، تستهدف العديد من الشركات تحديدا البلدان ذات الدخل المنخفض بمنتجات غير صحية، بينما تعرض في كثير من الأحيان المواد الغذائية الصحية على البلدان الأكثر ثراءً. وتقوم العديد من شركات الأغذية والمشروبات بالتسويق لمنتجاتها أو بإعادة تغليفها بطريقة تبعث على الاعتقاد بأنها غيّرت ممارساتها التجارية لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية. ويمكن أن تكون تلك الاستراتيجيات خادعة للغاية، حيث تحمل المستهلكين على الاعتقاد بأن بعض المنتجات أكثر استدامة أو أكثر تغذية مما هي عليه في الواقع[23].

16 - وتثير الشركات أيضا زيادة في الطلب على المنتجات الفائقة المعالجة من خلال الإعلان والترويج وغير ذلك من استراتيجيات التسويق التي تستهدف بشكل غير متناسب الأقليات العرقية والإثنية والأشخاص الذين ينتمون لخلفيات محرومة اجتماعيا. فعلى سبيل المثال، بين عامي 2000 و 2013، زاد استهلاك المنتجات الفائقة المعالجة في أمريكا اللاتينية بأكثر من 25 في المائة، كما ارتفع استهلاك الوجبات السريعة بنسبة 40 في المائة. وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في أجزاء من أفريقيا[24].

17 - وتُعتبر المسألة الأكثر إثارة للقلق هي الاستهداف غير المتناسب للأطفال. وتنتشر مواد تسويق الأغذية والمشروبات في كل مكان، ويجري تسويق أغلبية أنواع الأغذية للأطفال، في إطار نهج يهدف إلى التأثير على ما يفضلونه وعلى طلباتهم ومشترياتهم وسلوكياتهم الغذائية، مما يؤدي إلى ازدياد احتمال سمنة

(19) مساهمة مقدّمة من إكوادور.

(20) Caroline C. Krejci and others, “Transportation barriers in local and regional food supply chains”, *Journal of Agriculture, Food Systems, and Community Development*, vol. 14, no. 1 (2025).

(21) انظر https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/cf42e3c6-157e-4ea9-8873-8b3cc9242b96/content.

(22) مساهمة مقدّمة من الجزائر.

(23) A/78/185، الفقرتان 18 و 76.

(24) المرجع نفسه، الفقرة 26.

الأطفال. وفي سياق ذي صلة، ورغم الحظر المفروض على الإعلان وعلى الأشكال الأخرى من بدائل لبن الأم، فإن بعض أساليب الصناعة تشمل ممارسات تسويقية تنشر ادعاءات صحية وتغذوية كاذبة، وتعمد إلى الترويج المتبادل للألبان والعلامات التجارية المرتبطة بها للرضع والأطفال الصغار والأطفال الأكبر سنا ولكبار السن، فضلا عن استخدام مجموعات الضغط والرابطات التجارية والمجموعات التي تعمل كواجهة لها[25].

18 - وتعتمد المنتجات الفائقة المعالجة على مكونات رخيصة ويمكن استبدالها بسهولة، ولها فترة صلاحية طويلة، فضلا عن أنها تسبب الإدمان والإفراط في الأكل، وتشكل خطرًا كبيرًا بالإصابة بالسمنة وبأمراض غير معدية، ويمكن بيعها بسعر أعلى بكثير من تكلفة إنتاجها. ولذلك، تسعى الشركات إلى طمس الفروق بين النظم الغذائية. ويُستخدم جزء كبير من الأموال المنفَقة للتسويق لتلك المنتجات - بغرض إثارة رغبة الناس فيها - ومواجهة الجهود المبذولة للحد من استهلاكها. ومع أن تلك المنتجات تُوهم بالتنوع، فهي تعتمد أساسا على عدد قليل من المحاصيل التي تُستخدم مشتقاتها لصنع المنتجات. ويشكل الطلب على تلك المحاصيل محرِّكًا رئيسيا لفقدان التنوع البيولوجي. وتشهد بعض المجتمعات المحرومة تحولا من النظم الغذائية التقليدية الصحيّة أكثر إلى تلك التي تتكون بشكل متزايد من منتجات غذائية ومشروبات غير صحية، والتي كثيرا ما تكون فائقة المعالجة، بالتوازي مع استمرار هذه المجتمعات في مواجهة معدلات عالية من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وإلى حد ما، أدى هذا التحول التغذوي إلى محاكاة هياكل وعلاقات السلطة الاستعمارية، حيث أزيحت النظم والثقافات الغذائية التقليدية لتحل محلها نظم غذائية شكلتها إلى حد كبير شركات توجد مقارها في البلدان القوية والثرية تاريخيا[26].

19 - وقد شجعت منظمة الصحة العالمية وخبراء حقوق الإنسان الذين عينتهم الأمم المتحدة الدولَ على اتخاذ تدابير لتوفير معلومات دقيقة ومتاحة وسهلة الفهم وشفافة ومفهومة لتمكين المستهلكين من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن النظم الغذائية الصحية. ويتمثل أحد التدابير في اعتماد شرط بشأن وضع بطاقات تحذيرية على وجه عبوات الأطعمة والمشروبات غير الصحية. ويتماشى ذلك مع التزامات الدول بحماية الحق في الصحة، لأن الأغذية التي لا يتم توسيمها بشكل مناسب قد تكون ضارة لأنها تمنع المستهلكين من اتخاذ خيارات صحية ومستنيرة.

20 - ومن العلامات المشجعة أن عدة دول قد اعتمدت أو أنها تبذل جهودًا لاعتماد وضع بطاقات تحذيرية على وجه العبوات لتعزيز أنماط الحياة الصحية. وقد طبّقت أوروغواي، وبيرو، وشيلي سياسة البطاقات التحذيرية على وجه العبوات، أما أوغندا والبرازيل وكندا وكولومبيا من جملة دول أخرى، فهي بصدد النظر في اعتماد أو بصدد اعتماد سياسات مماثلة. وقد اعتمد المكسيك واحدا من أكثر المنظومات فعالية من حيث وضع البطاقات على وجه العبوات[27].

21 - ورغم تلك التدابير الإيجابية، لا يزال قطاع الأغذية والمشروبات يعارض بشدة وعلى نطاق واسع اللوائح المتصلة بوضع بطاقات تحذيرية على وجه العبوات. ويشمل ذلك التستر على الآثار الضارة للمنتجات الغذائية التي تحتوي على كميات مفرطة من المغذيات الحرجة باتباع العديد من التكتيكات التي تشمل رعاية

(25) المرجع نفسه، الفقرة 19.

(26) المرجع نفسه، الفقرات 26-28؛ ومساهمة مقدّمة من المنظمة الدولية من أجل الحق في الغذاء والتغذية؛ وانظر أيضا www.fao.org/3/ca5644en/ca5644en.pdf.

(27) انظر https://www.paho.org/en/news/29-9-2020-front-package-labeling-advances-americas.

أبحاث للتهوين من صلة تلك المنتجات بالمشاكل الصحية. وتتعارض المعلومات المغلوطة والضغوط التي يمارسها قطاع الأغذية والمشروبات مع الجهود التي تبذلها الدول لاعتماد قوانين ولوائح وسياسات تحمي الصحة العامة.

22 - وكثيرا ما يسعى القطاع أيضًا إلى عرقلة اعتماد لوائح بشأن وضع بطاقات تحذيرية على وجه العبوات من خلال محاولة التدخل أو التأثير المباشر على عمليات اتخاذ القرارات الحكومية. وفي الحالات التي اعتمدت فيها الدول فعليًا لوائح بشأن وضع بطاقات تحذيرية على وجه العبوات لتعزيز الصحة العامة، قامت بعض الشركات برفع دعاوى قضائية أو هددت بذلك. واستخدمت تلك الشركات أيضًا حملات وأساليب تكتيكية أخرى لتأخير و/أو عرقلة تنفيذ تلك التدابير التنظيمية، أو لإبطالها أو للحد من تأثيرها. وتشكل تلك الإجراءات تأثيرًا غير مبرر للشركات على عملية صنع القرار الحكومي، وهي مسألة ينبغي أن تتصدى لها الدول من أجل ضمان أن تكون اللوائح الهادفة لمنع إلحاق ضرر بصحة الناس نتيجة لاستهلاك الأغذية والمشروبات غير الصحية، قائمةً على حقوق الإنسان والأدلة العلمية وبعيدة عن تضارب المصالح[28].

23 - وأدى النمو الهائل الذي شهدته المتاجر الكبرى وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة إلى إزاحة الأسواق الصغيرة وغير الرسمية التي تبيع أغذية طازجة محلية المصدر. وكثيرا ما يقترن انتشار المتاجر الكبرى بزيادة في الواردات وفي مبيعات الأغذية الفائقة المعالجة. فخلال الفترة بين عامي 1990 و 2000، ارتفعت حصة المتاجر الكبرى من جميع مبيعات تجزئة الأغذية في أمريكا اللاتينية من 15 في المائة إلى 60 في المائة، وطرأت تحولات مماثلة في آسيا وأجزاء من أوروبا وغرب آسيا وفي المناطق الحضرية من أفريقيا. ويخدم هذا التحول في البيئات الغذائية مصلحة كبار الموردين، وهم كثيرا ما يكونون من الشركات المتعددة الجنسيات، الذين يمكنهم تلبية احتياجات ومتطلبات المتاجر الكبرى بسهولة أكبر من صغار المورّدين، مما يعزز بدوره اختلالات توازن القوى على مستوى المنظومة الغذائية بأسرها[29]. وتهيمن المتاجر الكبرى على العديد من البلدان بما في ذلك أستراليا وألمانيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة، كما جرت الإشارة إلى ذلك في المساهمات المقدّمة من جهات من بينها التحالف الأسترالي للسيادة الغذائية، وفرع ألمانيا للمنظمة الدولية من أجل الحق في الغذاء والتغذية، ومعهد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في جنوب أفريقيا، وشبكة الممارسين الوطنيين المعنيين بالحق في الغذاء.

24 - وتتصدى البرازيل للاتجاه المذكور أعلاه من خلال برامج متنوعة، مثل برنامج سلة الأغذية الذي يعطي الأولوية للأغذية الطازجة المحلية وبرنامج المشتريات للمدارس الذي يعطي الأولوية للمزارع الأسرية، وخاصة تلك التي تملكها مستوطنات الإصلاح الزراعي والشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي والنساء[30].

(28) انظر https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2020/07/statement-un-special-rapporteur-right-health-adoption-front-package.

(29) A/78/185، الفقرة 27.

(30) مساهمة مقدّمة من البرازيل.

جيم - الأرض والهواء والمياه

25 - توجد صلة بين النظم الغذائية غير الصحية والبيئة غير الصحية. وتتحمل الأعمال التجارية مسؤولية الأضرار التي تُلحقها الزراعة الصناعية بسبب تبعات المزارع الأحادية المحصول والكثيفة المدخلات، وعمليات تربية الماشية المكثّفة، والاستيلاء على الأراضي والمياه، وإزالة الغابات، والصيد المفرط، وتسهم من ثم في زيادة الأزمة البيئية العالمية سوءاً[31].

26 - وفي الواقع، ترد الزراعة في صدارة الأسباب المؤدية إلى فقدان التنوع البيولوجي. فالزراعة والاستزراع المائي مدرجان كمصدرين رئيسيين لتهديد نسبة تناهز 85 في المائة من الأنواع التي حددها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في قائمته الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض[32]. وعلاوة على ذلك، تتسبب المنظومات الغذائية في إطلاق ما بين 21 و 37 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم[33].

27 - وتعتمد المنظومات الغذائية الصناعية بكثافة على التغليف بالبلاستيك. لكن عدم كفاية نظم إدارة النفايات يتسبب في تسرّب البلاستيك إلى الهواء والماء والتربة، حيث يتكسر إلى جسيمات دقيقة تضر بالحياة البرية وتؤثر على نمو النباتات، وتلحق التلوث بالغذاء في نهاية المطاف. وتشكّل الأدوات التي تتخلص منها أساطيل الصيد الصناعي مصدراً رئيسياً أيضاً للتلوث البحري بالبلاستيك[34].

28 - والزراعة مسؤولة أيضا بشكل مثير للدهشة عن نواتج كثيرة تسهم في تلوث الهواء، الذي يمثل بدوره أكثر العوامل البيئية خطورة المسببة للوفاة المبكرة[35]. فالزراعة تسهم بأكثر من 90 في المائة من انبعاثات الأمونيا عالمياً وتهيئ مصدراً رئيسياً للجسيمات الدقيقة (PM2.5)، التي تخلف آثارا كبيرة على الصحة[36].

29 - وقد تتبع المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي العلاقةَ بين الماء والغذاء من منظور حقوق الإنسان، وأشار في تقريره المواضيعي (A/79/190) إلى الأثر السلبي للزراعة الصناعية بقيادة الشركات على حق الإنسان في المياه. إذ تمثل الممارسات الزراعية الصناعية السببَ الرئيسي لتلوث المياه وتشكل أكبر تهديد لإمدادات مياه الشرب لمئات الملايين من البشر بسبب الاستخدام المكثّف لمبيدات الآفات والأسمدة الصناعية وبسبب فضلات الماشية السائلة الناجمة عن ممارسات تربية الماشية المكثفة[37].

30 - ويزداد تلوث الأنهار وطبقات المياه الجوفية بالمعادن الثقيلة وأشباهها وغيرها من السموم الناتجة عن التعدين أو التصريفات الصناعية، ولكن أيضًا وبشكل متزايد بمبيدات الآفات المستخدمة في الزراعة.

---

(31) A/76/179، الفقرة 7.

(32) انظر https://ourworldindata.org/environmental-impacts-of-food.

(33) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Summary for Policymakers of the Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services* (Bonn, 2019).

(34) A/76/179، الفقرة 26.

(35) Nina G.G. Domingo and others, “Air quality-related health damages of food”, *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 118, No. 20 (May 2021).

(36) Despina Giannadaki and others, “Estimating health and economic benefits of reductions in air pollution from agriculture”, *Science of the Total Environment*, vols. 622–623 (April 2018), pp. 1304–1316.

(37) A/79/190، الفقرة 39.

ولا تؤثر كل تلك الملوثات بشدة على صلاحية المياه للشرب فحسب، بل إنها تلوث أيضا السلاسل الغذائية، حيث تتراكم تلك السموم تدريجياً في الأنسجة الحية[38]. وبالإضافة إلى ذلك، أدى السحب المفرط للمياه لاستخدامها في مشاريع الري الكبرى في أحواض البحيرات إلى وقوع كوارث كبيرة. فعلى سبيل المثال، في حوض بحر آرال، أدى ريّ ما يقرب من 10 ملايين هكتار باستخدام التدفقات من نهرَي سير داريا وآمو داريا إلى انخفاض سطح بحر آرال بمقدار السدس. ونتيجة لذلك، فُقِد 000 40 طن من الأسماك[39].

31 - وبدون تربة خصبة لا يمكن للعالم أن يأكل، لذلك تشكل إساءة استخدام التربة انتهاكا للحق في الحياة في حد ذاته. في حين تصنَّف نسبة تناهز 33 في المائة من الأراضي الآن بأنها متدهورة بسبب التآكل والتملح والتراص والتحمض والتلوث الكيميائي[40]. وقد اشتد تدهور الأراضي خلال العقود الماضية نتيجة للضغوط المتزايدة التي تمارسها الزراعة الصناعية وعمليات تربية الماشية، بما في ذلك الإفراط في الزراعة والإفراط في الرعي وإزالة الغابات. وتتفاقم تلك الجوانب نتيجة لسرعة التوسع الحضري وإزالة الغابات والظواهر المرتبطة بالمناخ مثل فترات الجفاف المطوّلة والفيضانات الساحلية، التي تساهم في تملّح التربة وانخفاض إنتاجية الأراضي[41]. وبدلاً من الاهتمام بالتربة وتحمل المسؤولية عنها[42]، تقوم الشركات باستخراج المغذيات من التربة لتكديس الثروة، وتترك وراءها تربة متدهورة وأشخاصا يعانون من الجوع والفقر[43].

32 - في حين أن التربة تقع في صميم العلاقة بين الماء والغذاء[44]. وتُعتبَر صحة التربة من العوامل الرئيسية المحددة لقدرتها على تخزين المياه وانسيابها وتسربها إلى التربة. ويضطلع الغطاء النباتي بدور حيوي في حماية التربة من التعرية ومساعدتها على التجدد، وهذا بدوره أمر أساسي للدورة الهيدرولوجية. لكن إزالة الغابات بهدف توسيع الفضاء الزراعي، كما هو الحال في منطقة الأمازون على سبيل المثال، تؤدي لسوء الحظ إلى تدهور التربة الخصبة تدهورا حادا[45]. وتتسبب تعرية التربة في انجراف ما بين 20 بليون طن و 37 بليون طن من التربة السطحية كل عام، مما يقلل من قدرة التربة على تخزين المياه

(38) المرجع نفسه، الفقرة 36.

(39) المرجع نفسه، الفقرة 43.

(40) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and Intergovernmental Technical Panel on Soils, *Status of the World's Soil Resources: Main Report* (Rome, 2015).

(41) انظر https://www.who.int/news-room/questions-and-answers/item/climate-change-land-degradation-and-desertification.

(42) Anna Krzywoszynska, "Taking soil care seriously: a proposition", in *Cultural Understandings of Soils*, Nikola Patzel and others, eds. (New York, Springer, 2023).

(43) FAO and Intergovernmental Technical Panel on Soils, *Status of the World's Soil Resources* (2015).

(44) A/79/190، الفقرات 48-51.

(45) Philip G. Curtis and others, "Classifying drivers of global forest loss", Science, vol. 361, No. 6407 (September 2018).

ويزيد من ثم من احتياجات المياه للري[46]. وعمليًّا، لا يمكن تدارك فقدان التربة، حيث إن تجدد سنتمترين اثنين إلى 3 سنتميترات من التربة قد يستغرق مدة تصل إلى 000 1 عام[47].

33 - وفي العقود الماضية، عمدت الشركات عبر الوطنية الكبرى إلى شراء مساحات كبيرة من الأراضي التي تعود للمجتمعات المحلية أو التي تستخدمها تلك المجتمعات، وذلك بتعاون فعلي من الحكومات. وتتحكم أكبر 10 مؤسسات مالكة للأراضي في مساحة 000 400 كيلومتر مربع على مستوى العالم، أي ما يعادل مساحة اليابان تقريبًا؛ والآن، تتحكم نسبة 1 في المائة فقط من المزارع الصناعية الكبيرة في 70 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم، بينما تدير نسبة 84 في المائة من المزارع (على مساحة أصغر من 2 هكتار) 12 في المائة فقط من الأراضي[48]. وتقترن عمليات الاستحواذ على الأراضي هذه بالتحكم في حقوق المياه. وقد تسبب هذا الاستيلاء على الأراضي والمياه الذي يجري باسم زيادة الإنتاجية الزراعية في إلحاق أضرار بالشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية نتيجة لتعطيل أساليب عيشها والحد من إمكانية حصولها على الأغذية والمياه الجيدة وحرمانها من موارد حيوية تعتمد عليها لتأمين معيشتها[49].

34 - وتتحمل نساء الأرياف والشعوب الأصلية، اللاتي يشكلن العمود الفقري لمجتمعاتهن، العبء الأكبر الناجم عن زيادة نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية. وبدون إمكانية الوصول الآمن إلى الأراضي والبذور والأسواق الميسورة والخدمات الزراعية الداعمة، تصبح قدرة تلك الشعوب على إنتاج أغذية مغذية وملائمة ثقافياً وعلى الحصول إليها معرضة للخطر بشدة[50]. ولهذا، أنشأت بعض البلدان، مثل إيطاليا، نظاما يعطي الأولوية لمنح الأراضي لصغار المزارعين والشركات الصغرى. بينما وضعت دولة بوليفيا المتعددة القوميات خطةً لإعادة توزيع الأراضي لفائدة الشعوب الأصلية وصغار المنتجين[51]. وفي هذا الصدد، يرحب المقرر الخاص بالمبادرة التي أطلقتها كولومبيا لاستضافة المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام 2026.

ثالثا - رقمنة المنظومات الغذائية والبيانات

35 - تعمل شركات الأغذية الزراعية والتكنولوجيا بسرعة على تشجيع استخدام التكنولوجيات الرقمية في جميع جوانب المنظومات الغذائية. وتُستخدم التكنولوجيات الرقمية حالياً في إنتاج المدخلات (مثلا لتحسين السلالات النباتية استناداً إلى التنبؤات وخدمات الائتمان عبر التكنولوجيا المالية؛ والعمليات الزراعية (استخدام الروبوتات الزراعية ومنصات الإدارة الرقمية للمزارع)؛ والتجارة (أسواق السلع الأساسية الرقمية)؛ والمعالجة (استخدام الروبوتات لتعبئة الأغذية ومعالجتها)؛ والنقل والتخزين (الخدمات اللوجستية الرقمية)؛

(46) David R. Montgomery, “Soil erosion and agricultural sustainability”, *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 104, No. 33 (2007).

(47) Eren Waitzman, “Soil erosion: a global challenge”, House of Lords Library Briefing, 2020.

(48) انظر https://www.fian.org/files/is/htdocs/wp11102127_GNIAANVR7U/www/files/Lords_Land_Fian_20250602_fin.pdf.

(49) A/79/190، الفقرة 52.

(50) مساهمة مقدّمة من جمعية المرأة الريفية.

(51) مساهمتان مقدّمتان من إيطاليا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات).

وبيع الأغذية بالتجزئة (منصـــات التجارة الإلكترونية، وخدمات توصـــيل الأغذية عبر التطبيقات المحمولة)؛ وإمكانية تتبع المنتجات عبر مختلف مراحل سلسلة الإمداد (التحليلات باستخدام تقنية الكتل المتسلسلة)[52].

36 - وما يميز التكنولوجيا الرقمية عن الابتكارات الســـابقة هو أنها مرتبطة بطبيعتها بتوليد البيانات والتحكم فيها. وكثيرا ما توصـف البيانات بأنها "النفط الجديد" أو "التربة الجديدة" لأنها تُعامل الآن على أنها المورد الأكثر قيمة لتوليد الثروة[53]. وتجني شركات الأغذية الزراعية أرباحا أكبر من توليد البيانات المستمدة من النشـاط البشـري في المنظومات الغذائية والتحكم في تلك البيانات من تلك التي تجنيها من إنتاج الأغذية في حد ذاتها.

37 - وخلال العقد الماضـي، أصـبحت التكنولوجيات الرقمية أداة متزايدة الأهمية بالنسـبة للجهات الفاعلة في الشركات لتوسيع نطاق وصولها إلى المنظومات الغذائية وسيطرتها عليها. وفي الواقع، أصبحت البيانات الرقمية والذكاء المستمد منها تمثّل موارد متزايدة الأهمية، في حين أصبحت التكنولوجيات الرقمية تحدد بشكل متزايد إمكانية الوصـول إلى الخدمات وتتحكم في الموارد والسـلع. وهكذا، أصـبحت القدرة على جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها وتحليلها واســتخدامها تحدد بصـــورة متزايدة أرباح الشـــركات والجهات الفاعلة الأخرى وآفاقها ونفوذها.

38 - ويتضـح هذا الاتجاه من دخول شـركات التكنولوجيا الكبرى إلى مجال الزراعة والأغذية، وكذلك من إقامة شراكات بين الشركات الزراعية وشركات التكنولوجيا الكبرى. إذ أن الشركات جعلت المزارعين يعتقدون أن أجهزة الاستشعار والروبوتات ومنصات الزراعة الرقمية وغيرها من التكنولوجيات الرقمية الجديدة ستحسن عملية صـنع القرار في المزارع. غير أن هذه التكنولوجيا نفسـها مصـمَّمة لمسـاعدة الشـركات على تجميع البيانات وتقويض إنتاج صـــغار المزارعين للأغذية والزراعة الإيكولوجية. ويكمن أحد الأمثلة على كيفية تعميق الابتكارات التي تقودها الشركات لأشكال التهميش والإقصاء القائمة في رقمنة سجّلات الأراضي في البرازيل والهند؛ فلأن النظام الرقمي اسـتبعد حقوق الحيازة الجماعية، حرَمَ الشـعوب الأصـلية والمجتمعات الريفية من أراضيها بين عشية وضحاها[54].

39 - وتروج شـركات الأغذية الزراعية وشـركات التكنولوجيا لرقمنة المنظومات الغذائية باعتبارها وسـيلة لزيادة اسـتدامتها وإنتاجيتها وكفاءتها. وكثيرا ما تؤكد تلك الشـركات أن الافتقار إلى البيانات المفصّـلة بشـكل كافٍ وآني يمثل عقبة أمام معالجة المشاكل في مجال الأغذية والزراعة. وباختصـار، ترغب شركات الأغذية الزراعية وشركات التكنولوجيا في توليد المزيد من البيانات والاحتفاظ بها من أجل إنتاج المزيد من الأغذية.

40 - ولكن تجدر الإشارة إلى أن مشاكل مثل الجوع وسوء التغذية والمجاعة ناتجةٌ عن الفشل السياسي، وليس عن نقص موضـوعي في الإمدادات أو عن كارثة طبيعية. فالناس يعانون من الجوع إما لأن أصـحاب السـلطة يتحكمون في إمدادات الغذاء ويحجبونها كأسـلوب مشـين للاحتفاظ بسـلطتهم أو توطيدها في أوقات السلم والحرب، أو لأن المؤسسات العامة والخاصة غير ديمقراطية ولا تستجيب لمطالب الناس، إذ إنها ترمي

(52) Maywa Montenegro de Wit and Matthew Canfield, "'Feeding the world, byte by byte': emergent imaginaries of data productivism", *Journal of Peasant Studies,* vol. 51, No. 2 (2024).

(53) انظر https://www.etcgroup.org/content/trojan-horses-farm.

(54) مساهمة مقدّمة من المنظمة الدولية من أجل الحق في الغذاء والتغذية.

إلى السيطرة على الجماهير من خلال تركيز السلطة والحفاظ على النظام. وعادة ما يكون الجوع مزيجا من السيناريوهين معًا. والواقع هو أن الجوع هو نتيجة "للإفقار المتعمَّد"[55].

41 - في حين أن ما نحتاجه ليس المزيد من البيانات، بل أنظمة حوكمة أفضل تضمن أن تكون القدرة على توليد البيانات وتعميمها بين أيدي الأشخاص الذين ينتجون تلك البيانات، بحيث تُستخدم تلك البيانات بدورها لإعمال حقوق الإنسان المكفولة للمجتمعات والشعوب الأصلية. ويردد المقرر الخاص الشعور بأن "إدخال تكنولوجيات قوية إلى مجتمع غير عادل سيزيد دائماً من الفجوة بين الأقوياء والضعفاء"[56]. ونظرًا إلى أن تنظيم التكنولوجيا الرقمية لا يزال ضعيفًا، فقد اتضح أن التكنولوجيا الرقمية تعيد إنتاج التحيزات البشرية مثل العنصرية والتحيز الجنسي وتضخّمها. وعلاوة على ذلك، تخلِّف التكنولوجيا الرقمية آثارا بيئية كبيرة لأنها تتطلب كميات كبيرة من المعادن مثل السيليكون والنحاس والليثيوم والعناصر الأرضية النادرة؛ كما أن التكنولوجيا الرقمية تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء، ويتطلب تخزين البيانات مساحات كبيرة من الأراضي وكميات كبيرة من المياه.

42 - وتؤثر الرقمنة على الجوانب التالية من الحق في الغذاء[57]:

(أ) **استقلالية المزارعين وانحسار المعارف**. قد تحل المنصات الرقمية بشكل متزايد محل عملية صنع القرار على مستوى المزارعين الأفراد باستخدام وصفات تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وفي ظل تحول عملية صنع القرار إلى عملية آلية، تتراجع قيمة معارف المزارعين وتصبح الممارسات الزراعية خاضعة لمنطق المنصات الرقمية؛

(ب) **استغلال البيانات وعدم المساواة الناتجة عن التحيز الخوارزمي**. كثيرًا ما تحد شروط الخدمة التي تفرضها التطبيقات مثل منصات إدارة المزارع من إمكانية اطلاع المزارعين على بياناتهم. وتفرض الشروط أيضًا نماذج أحادية الجانب لملكية البيانات وتتضمن أحكاما بشأن إخلاء المسؤولية تحمي الشركات من المساءلة القانونية. كما أن الخوارزميات المستخدَمة مملوكة لجهات خاصة وتفتقر للشفافية ولا تراعي في كثير من الأحيان الظروف المحلية، ولذلك فهي تلحق أضرارا غير تناسبية بصغار المزارعين. وبهذه الطريقة، تقوم الشركات بجمع البيانات من المزارعين وبخصخصتها، وتجني أرباحًا من جمع البيانات الضخمة وتحليلها. وفي هذه المزارع الصناعية الرقمية الجديدة، لم يعُد المزارعون فاعلين مستقلين، بل أصبحوا مجرّد أدوات للحصاد؛

(ج) **الإقصاء والإزاحة التكنولوجية**. تتطلب نظم الزراعة الذكية آلات باهظة الثمن وأجهزة استشعار وتوفير تغطية رقمية عالية السرعة، وهي أشياء كثيرا ما تفتقر لها الشعوب الأصلية وصغار المنتجين والمجتمعات الريفية. وتؤدي هذه المتطلبات التي لا يمكن بلوغها إلى نشأة فجوات رقمية تعكس أشكال عدم المساواة القائمة وتعززها؛

(د) **الارتهان بمنصة رقمية معيّنة والتبعية لها**. بإدماج البذور والمواد الكيميائية والآلات وتحليلات البيانات في منصات رقمية مغلقة، تخلق الشركات أشكال تبعية تقلل من الخيارات المتاحة

(55) A/75/219، الفقرة 40.

(56) انظر https://etcgroup.org/sites/www.etcgroup.org/files/files/politics_of_technology_en_-_digital.pdf.

(57) مساهمة مقدّمة من مجموعة العمل بشأن التآكل والتكنولوجيا والتكتل (ETC Group).

للمزارعين وتحد من المنافسة وتقوّض قدرة المنظومات الغذائية على الصمود. وتشكل منصة FieldView التابعة لشركة Bayer مثالا على ذلك من خلال الترخيص الحصري للأجهزة والبرمجيات غير القابلة للتشغيل مع أنظمة أخرى، ونظم المكافآت مثل BayerPLUS، التي تشترط الحصول على خدمات البيانات بشراء مدخلات من الشركة. وبأداء هذا الدور المزدوج، حيث يصبح المزارعون مورّدين للبيانات وعملاء بمقابل في الوقت نفسه، تزداد التبعية للبائعين. وتستخدم منصة Granular التابعة لشركة Corteva ومنصة Cropwise التابعة لشركة Syngenta هياكل مماثلة، إذ تقيّد جميعها قابلية التشغيل مع أنظمة أخرى وتستخدم أشكال بيانات تملكها تلك الشركات، مما يحد من قدرة المزارعين على نقل بياناتهم الخاصة أو إعادة استخدامها؛

(هـ) **فقدان العمالة وهشاشة أوضاع العمال.** يمكن أن تؤدي الأتمتة من خلال الذكاء الاصطناعي والتوائم الرقمية والروبوتات إلى الاستغناء عن اليد العاملة الزراعية، ولا سيما العمالة الموسمية وغير الرسمية. أما مَن يتبقى من العمّال، فهم يخضعون لمراقبة مكثفة من خلال الأجهزة القابلة للارتداء وأنظمة تتبع الإنتاجية؛

(و) **السيادة ورقابة الولاية القضائية.** يتم تخزين الكثير من البيانات التي ينتجها المزارعون في جنوب الكرة الأرضية في خوادم موجودة في شمال الكرة الأرضية، وهي تخضع لولايات قضائية أجنبية وللشروط التي تفرضها الشركات. ويتسبب هذا الترتيب في تراجع السيادة الوطنية على المعارف الزراعية والمنظومات الغذائية. وتحدد الاتفاقات المتعلقة بالخدمات السحابية – مثل الاتفاق المبرم بين شركة Bayer ومنصة Microsoft Azure – شروط التخزين والتحليلات عبر الحدود، وكثيرا مما تتضمن أحكاما بشأن السرية تحول دون ممارسة الرقابة العامة. وتسمح تلك الاتفاقات للشركات بفرض معايير والتحكم في الوصول وتحديد حقوق الاستخدام، مما يجعل التنظيم الوطني للبيانات الزراعية أكثر صعوبة.

43 – ولذلك سلّمت الدول، في التعاهد الرقمي العالمي، بأن سرعة التكنولوجيات الناشئة وقوتها توفران للبشرية إمكانيات جديدة ولكنهما تأتيان أيضا بمخاطر جديدة، بعضها لا يزال غير معروف تمام المعرفة[58]. واعترفت الدول بأهمية تهيئة بيئة تنظيمية تعزز التوصل إلى فضاء رقمي شامل للجميع ومفتوح ومأمون ومؤمَّن يحترم حقوق الإنسان ويحميها ويعززها[59]. وفي سياق إعمال الحق في الغذاء، سلطت الدول الضوء على أهمية حوكمة البيانات وحددت هدفًا جماعيًا يتمثل في ضمان أن يكون الناس في صميم القرارات عند جمع البيانات وتحليلها واستخدامها[60].

رابعا – تعزيز نفوذ الشركات من خلال قانون الشركات والقانون التجاري

ألف – قانون الشركات

44 – قبل التطرق إلى مسألة كيفية مساءلة الشركات، من المهم فهم كيفية استخدام الأفراد للشركات لتجنب تحمل مسؤولية شخصية عن انتهاكات حقوق الإنسان. ففي الواقع، يتمثل الغرض الأساسي من

(58) القرار 1/79، المرفق الأول، الفقرة 3.

(59) المرجع نفسه، الفقرات 7–8 و 22–25.

(60) انظر التوصيات السياساتية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية لتحسين عملية صنع القرار دعما للإعمال المطرد للحق في الحصول على غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري.

صيغة الشركة في الحد من المسؤولية الشخصية. ولهذا، لضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، يجب النظر بإمعان في قانون الشركات وصحة صيغة الشركة نفسها. ويقدم المقرر الخاص لمحة عامة عن قانون الشركات لتسليط الضوء على إحدى الوسائل التي تكتسب من خلالها الشركات نفوذها.

45 - وتتمثل وظيفة الشركة في أنها تتيح للأفراد - المساهمين - تجميع مواردهم لإنتاج سلع أو تقديم خدمات. ويستطيع الناس تنظيم أنفسهم بشكل جماعي بطرق شتى من خلال الشراكات، أو التعاونيات، أو الهيئات العامة، أو الكيانات التي يتحكم فيها العمال، أو ما يُعرف باسم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بيد أن الشركة تنظّم مواردها بطريقة معينة: فهي تقلل من المخاطر التي يواجهها المستثمر الفردي بالحد من المسؤولية الشخصية للمساهمين عن التزامات المؤسسة والمخالفات التي ترتكبها.

46 - وعموما، يؤدي قانون الشركات إلى تحويل الشركات إلى أشخاص اعتباريين يتمتعون بعدد مفرط من الحقوق ويقع على عاتقهم عدد قليل جدا من الواجبات الملزمة. ولدى الشركات خمس خصائص قانونية، وهي كما يلي: الشخصية القانونية المستقلة، والمسؤولية المحدودة، والأسهم القابلة للتحويل، وتفويض الإدارة في إطار هيكل مجلس الإدارة، وملكية المستثمرين[61].

47 - ومن الافتراضات الشائعة في قانون الشركات أن الشركة تتألف من عدة عناصر مختلفة، لكل منها مصالح مختلفة ومستويات متباينة من حيث سلطة اتخاذ القرار والثقل الاقتصادي. ويوجد في صميم هيكل إدارة الشركات المساهمون المسيطرون وكبار المديرين الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار. ولا تتمتع العناصر الأخرى داخل محيط الشركة بسلطة رسمية لاتخاذ القرارات ولكنها تساهم بشكل ما في عمليات الشركة؛ وتضم تلك الفئة الموظفين ومالكي أقليّة الأسهم والدائنين. وفي بعض البلدان، مثل ألمانيا، تُطالَب الشركات بأن تضم مجالس إدارتها ممثلين عن الموظفين. ويمثل الأفراد من عامة الناس المتضررين من تصرفات الشركات "عناصر خارجية"، وتُعتبر أي تكاليف ناشئة عن تصرفات الشركات "عوامل خارجية"[62].

48 - ويعني هذا التمييز أن قانون الشركات لا يتناول سوى العلاقة بين مَن يقع في صميم الشركة وفي محيطها، أي المساهمين والمديرين والمسؤولين والموظفين والدائنين، بينما يتم التعامل مع أي مسألة أخرى على أنها خارجة عن قانون الشركات. ونتيجة لذلك، يتطرق قانون الشركات إلى جميع العناصر التي تفيد عمليات الشركات والتي تضيف قيمة اقتصادية، في حين تُنقَل التكاليف إلى الخارج ويتم تحميلها على المجتمع. وهذه هي إحدى الوسائل التي تمكّن فيها صيغة الشركة الأفرادَ من جني جميع المكاسب وتجنّب تحمل المسؤولية عن أي أضرار اجتماعية تسببها المؤسسة الربحية، كما لو كانت الشركات منفصلة عن السياق المجتمعي[63].

49 - وهناك وسيلة أخرى لتنصل الشركات من الواجبات الاجتماعية، وهي تعزى إلى حقيقة أن المساهمين في معظم البلدان يتمتعون بأكبر قدر من النفوذ بموجب قانون الشركات لاتخاذ إجراءات قانونية

(61) Reinier Kraakman and others, *The Anatomy of Corporate Law: A Comparative and Functional Approach* (Oxford, Oxford University Press, 2017).

(62) المرجع نفسه.

(63) Peter Muchlinski, "The changing face of transnational business governance: private corporate law liability and accountability of transnational groups in a post-financial crisis world", *Indiana Journal of Global Legal Studies,* vol. 18, No. 2 (2011).

ضد مديري الشركات. ويجوز للدائنين ومالكي أقليّة الأسهم والوكالات المنظّمة لأنشطة الشركات رفع دعاوى ضد المديرين في بعض الولايات القضائية. بينما لا يمكن للموظفين أو أفراد المجتمع الذين تضرروا من أنشطة الشركات رفع دعوى قانونية بموجب قانون الشركات، مما لا يترك لهم خيارا إلا في مجالات أخرى مثل قانون المسؤولية التقصيرية أو العمالة أو العمل أو العقود أو القانون الجنائي[64].

50 - واستناداً إلى فرضية أن قانون الشركات (والأوراق المالية) يحدد بصفة مباشرة أفعال الشركات وكيفية قيامها بتلك الأفعال، أجرى الممثل الخاص المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال دراسةً شملت أكثر من 40 ولاية قضائية، وشارك فيها مجانا أكثر من 20 مكتبا من المكاتب البارزة المختصة في قانون الشركات. ومن المرجَّح أن تلك الدراسة كانت أول دراسة تنظر في العديد من الولايات القضائية وتبحث في الروابط بين قانون الشركات والأوراق المالية وحقوق الإنسان - وقد أعدت تحت عنوان "مشروع قانون الشركات". وفي عام 2011، قدم الممثل الخاص تقريرًا إلى مجلس حقوق الإنسان تطرق إلى مسألة ما إذا كان قانون الشركات يشجع الشركات على احترام حقوق الإنسان وكيف يقوم بذلك[65]. وخلص التقرير إلى أن قانون الشركات وممارسات الشركات تظل مختلفة ومنفصلة عن قانون حقوق الإنسان وممارسات حقوق الإنسان. ويظل المحرك الرئيسي لمجالات التقاطع القليلة هو المصالح الربحية للشركات وليس الاهتمام الاجتماعي بالمنفعة العامة أيا كان تعريفها. وخلص التقرير أيضًا إلى أن المديرين مطالبون قانونًا، بشكل عام، بالتصرف وفقا للمصلحة الفضلى للشركة، وهو ما يعني عادةً السعي إلى تعظيم قيمة الأسهم (أرباح المساهمين) دون فرض أي واجب صراحة بمراعاة مصالح الأطراف المعنية الأخرى. ويرى المقرر الخاص أن الاستنتاجات الواردة في تقرير الممثل الخاص المقدّم إلى المجلس لا تزال صالحة اليوم.

51 - وتعمد الكيانات الاعتبارية، مع زيادة حجمها، إلى الحد من مسؤوليتها بإنشاء فروع لها. ونادراً ما تخضع الشركات الأم للمساءلة عن تصرفات الفروع التابعة لها. وعلاوة على ذلك، إذا اشترت شركة ما شركة أخرى، يظل من الصعب جداً محاسبة الشركة الأم الجديدة على التصرفات السابقة لفرعها الجديد، كما لو كانت عملية الشراء بمثابة وُضوء يمحو الذنوب السابقة.

52 - وكان أكثر الأمثلة بشاعة على انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن شراء فروع من قِبل شركات أخرى هو كارثة بوبال في الهند التي حدثت عام 1984، وقد كانت واحدة من أسوأ الكوارث الصناعية في التاريخ. فقد تعرّض أكثر من 570 000 شخص في المنطقة المجاورة لمصنع المبيدات الحشرية التابع لشركة "يونيون كارباید" المحدودة في الهند في بوبال، بولاية ماديا براديش، لغاز أيسوسيانات الميثيل الشديد السّمية. وفي غضون ثلاثة أيام من تسرب الغاز، توفي أكثر من 10 000 شخص كنتيجة مباشرة للتعرض للغاز. ولقي أكثر من 22 000 شخص حتفهم منذ ذلك الحين، ولا تزال الحصيلة في ارتفاع مستمر. وقد وقع العبء الأكبر من الآثار على النساء اللاتي شهدن زيادة في معدلات العقم والإجهاض والحصائل السلبية للولادة، مما أدى أيضًا إلى ولادة العديد من الأطفال المصابين بتغيرات في الكروموسومات[66].

(64) انظر A/HRC/17/31/Add.2.

(65) المرجع نفسه.

(66) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/12/bhopal-lingering-legacy-contamination-and-injustice.

53 - وكانت الشركة الهندية إحدى فروع شركة يونيون كارباید التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة. ولأكثر من عقد من الزمن، قامت شركة يونيون كارباید بإلقاء المواد والنفايات الخطرة في مصنع المبيدات الحشرية التابع لها في بوبال وأساءت إدارة تلك المواد والنفايات، مما أدى إلى إنشاء "منطقة تضحية"، حيث يستمر تلوث هذا الموقع في تسميم أشخاص يعيش العديد منهم في فقر. وقد أثر التلوث على التربة وإمدادات مياه الشرب لما يناهز 200 000 شخص في 71 قرية من قرى ولاية ماديا براديش. ولا يزال الضحايا يطالبون باحترام حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم، وبالحصول على سبل الانتصاف والرعاية الطبية الكافية، بينما يقال إن هناك عملية تنظيف جارية للموقع.

54 - وحتى الآن، وبعد مرور أكثر من 40 عامًا على الكارثة، ظلت تعويضات الضحايا غير كافية. ويعزى أحد الأسباب إلى أن شركة يونيون كارباید ظلت لسنوات طويلة تتهرب من المحاكمة الجنائية، بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم وجود أدلة دامغة على أن الشركة التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة قامت بتزويد مصنع بوبال بالتكنولوجيا وبالإشراف عليه، فقد كان من الصعب محاسبة الجهات الفاعلة في الولايات المتحدة بسبب إعادة هيكلة الكيانات التجارية المتورطة في تلك المجزرة. فقد باعت شركة يونيون كارباید الفرعَ التابع لها المسجّل في الهند الذي كان يدير المصنع. ثم اشترت الفرعَ بعد ذلك شركةٌ عملاقة أخرى للمواد الكيميائية الزراعية في الولايات المتحدة، وهي شركة "داو كيميكال" (Dow Chemical Company). وحتى يومنا هذا، تدّعي شركة "داو كيميكال" أنها لا تتحمل أي مسؤولية لأنها "لم تكن تمتلك المصنع ولم تشغله إطلاقا"، ولأن شركة يونيون كارباید لم تصبح فرعا من فروع شركة "داو كيميكال" إلا بعد مرور 16 عامًا على وقوع الحادث[67].

55 - إلا أن هناك أمثلة حديثة مهمة جرت فيها مساءلة الشركات الأم عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها فروعها. وكانت إحدى أولى الدعاوى التي قضت فيها محكمة بمسؤولية الشركة الأم عن أفعال فروعها في قضية تتعلق بجرائم ضد الإنسانية عُرضت على المحاكم الفرنسية. ونشأت القضية عن شكوى جنائية قدّمها 11 موظفًا سوريًا سابقًا في شركة لافارج في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، بالتعاون مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وجمعية "شيربا" ضد شركة لافارج وفرعها "شركة لافارج للإسمنت" في سوريا. واتهم الضحايا شركةَ لافارج بالاتفاق على ترتيبات مع داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) وعدد من الجماعات المسلحة الأخرى لكي يظل مصنع الإسمنت التابع لها في شمال شرق الجمهورية العربية السورية مفتوحاً ولكي يتواصل تشغيله بين عامي 2012 و 2014. وفي أيار/مايو 2022، أكدت محكمة الاستئناف في باريس التهم الموجّهة إلى مجموعة لافارج للإسمنت (هولسيم حاليًا) المتعلقة بالتواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وذلك تأييدا للقرار الصادر عن المحكمة العليا الفرنسية في أيلول/سبتمبر 2021. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أكدت المحكمة العليا الفرنسية التهمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أمر قضاة التحقيق الفرنسيون بمحاكمة شركة لافارج الأم (Lafarge SA) وأربعة من مديريها التنفيذيين السابقين بتهمة تمويل الإرهاب في الجمهورية العربية السورية[68].

56 - وفي مملكة هولندا في عام 2021، أصدرت محكمة لاهاي المحلية حكما لصالح عدة منظمات غير حكومية في دعوى قضائية تتعلق بالمناخ فرض على شركة شل (Royal Dutch Shell Plc) أن

(67) انظر https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/12/bhopal-gas-tragedy-40-years-of-injustice.

(68) انظر https://www.ecchr.eu/en/case/lafarge-in-syria-accusations-of-complicity-in-grave-human-rights-violations.

تخفض انبعاثاتها العالمية من ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030. غير أنه تم الطعن في هذا الحكم، وفي عام 2024، حكمت محكمة الاستئناف في لاهاي لصالح شركة شل، حيث أكدت أنه ليس لدى الشركة "معيار اجتماعي للرعاية" يفرض عليها خفض انبعاثاتها بنسبة 45 في المائة أو بأي نسبة أخرى (مع أن المحكمة وافقت على أن الشركة ملزمة تجاه المواطنين بالحد من الانبعاثات). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن محكمة الاستئناف أكدت من جديد حقيقة أن الشركة الأم مسؤولة عن تصرفات الفروع التابعة لها[(69)].

57 - وتكتسي هذه الانتصارات القانونية أهمية أكبر بسبب صعوبة مقاضاة الشركات، ولا سيما الشركات عبر الوطنية وشبكات فروعها والعقود التي تحميها. وفي الواقع، عادة ما يكون لدى الشركات الأكثر عرضة لرفع دعاوى ضدها عددٌ أكبر من الفروع مقارنة بالشركات الأقل عرضة لرفع دعاوى ضدها[(70)].

58 - وتُدرِج بعض البلدان، مثل ألبانيا وألمانيا والبرازيل والبرتغال وتركيا وسلوفينيا وهنغاريا، في قوانين الشركات السارية فيها أحكامًا تحمّل الشركات الأم المسؤولية عن بعض تصرفات فروعها ومجموعات الفروع التابعة لها. غير أن تلك الأحكام لا تعنى إلا بمسائل مثل الالتزامات الداخلية داخل مجموعة الشركات أو الديون، ولا تتطرق إلى أي مسؤوليات تجاه الأطراف الثالثة التي تتضرر من تصرفات الفروع.

باء - القانون التجاري

العقود

59 - تتمتع الشركات كذلك بالحماية في سلاسل الإمداد العالمية لأنها تستطيع الحد من مسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إبرام عقود مع الموردين. ويمكن للشركات التي تشتري السلع أن تدعي أنها غير مسؤولة عن أفعال أولئك الذين ليس لديهم عقود مباشرة معها والذين يقعون في مرتبة أدنى من سلسلة الإمداد. كما تتمتع الشركات بالحماية لأنه، عندما يبرم طرفان عقدا ما، لا تتاح للأطراف الثالثة التي تتضرر مباشرة من العقد سبل انتصاف في الأساس. وهذه مشكلة عويصة، لأن الشركات لا ينبغي أن يكون بوسعها تفادي تحمل المسؤولية عن انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لشخص ما بسبب قانون العقود فحسب، فلا يمكن لأحد أن يتعاقد على التخلي عن التزاماته في مجال حقوق الإنسان.

معاهدات الاستثمار

60 - تمنح معظم معاهدات الاستثمار الشركات عبر الوطنية حقوقا أقوى من حقوق حيازة المجتمعات المحلية وحقوق الإنسان، دون فرض أي التزامات مؤسسية عليها. كما أن صيغة الشركة مقترنة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على الصعيد الدولي التي تصاحب المعاهدات يتيحان للمستثمرين التهرب من المسؤولية المحلية في الدول المضيفة. وقد أعفى ذلك الشركات من قوانين العمل والقوانين البيئية المحلية، مما أدى إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد العالمية. وبموجب معاهدات

(69) Bengt Johannsen, Louis J. Kotzé and Chiara Macchi, "An empty victory? *Shell v. Milieudefensie et al 2024*, the legal obligations of carbon majors, and the prospects for future climate litigation action", *Review of European, Comparative and International Environmental Law*, vol. 34, No. 1 (2025).

(70) James A. Ligon and James Malm, "Litigation risk, financial distress, and the use of subsidiaries", *The Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 67 (February 2018).

الاستثمار، يمكن للشركات الأجنبية أن ترفع دعاوى على الحكومات، دون استنفاد سبل الانتصاف المحلية، استنادا إلى المعايير التعاهدية لحماية الممتلكات الأجنبية التي كثيرا ما تتجاوز المعايير الوطنية. ولكن لا يحق للسكان المحليين والحكومات تحميل الشركات الأجنبية (أو أي مستثمر أجنبي) المسؤولية أو رفع دعاوى عليها بموجب تلك المعاهدات. وفي الوقت الحاضر، هناك حوار شعبي دائر حول ما إذا كان ينبغي أن يتولّى القانون الدولي والحكومات الوطنية بنشاط حماية حقوق التملّك الأجنبية في الأساس.

قانون المنافسة

61 - يمكن أن يؤدي قانون المنافسة دورًا مهمًا في الحفاظ على نزاهة الأسواق واستقرارها بعدم السماح بنشأة حالات هيمنة على السوق أو احتكارات أو احتكارات القلة أو احتكارات الشراء. فعلى سبيل المثال، أدّت ممارسات احتكارية بين سبعة من تجار الجملة في قطاع المواد الكيميائية الزراعية في ألمانيا، خلال الفترة من 1998 إلى 2015، إلى فرض غرامات ناهزت قيمتها 155 مليون يورو بسبب التسعير التواطئي[71]. غير أن قانون المنافسة بحاجة إلى الإصلاح أو التنفيذ بشكل أفضل. وفي أستراليا، تهيمن شركتان على قطاع الدواجن، هما شركتا Baiada و Ingham's، وهما تسيطران على نسبة تناهز 70 في المائة من سوق الدواجن الوطنية. وفي ظل هذا النظام، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يتحمل المزارعون المتعاقدون معهما التكلفة والمخاطر المتصلة بالبنية التحتية، بينما تحتفظ الشركتان بملكية الطيور والعلف[72]. وفي اليمن، حيث يعاني 17,1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، يعتمد البلد بشكل كبير على الواردات الغذائية، حيث يتم استيراد أكثر من 90 في المائة من الأغذية الأساسية مثل القمح والأرز والسكر من الخارج. وقيل إن عددًا صغيرًا من الوسطاء وكبار المستوردين يهيمنون على قنوات توزيع المواد الغذائية، وخاصة تلك المستخدمة للأغذية الأساسية. ويسهل هذا التكتّل التلاعبَ بالأسعار، ويحد من المنافسة في السوق، ويقيّد إمكانية الحصول على الأغذية الملائمة ثقافيًا بأسعار معقولة[73].

62 - وفي العديد من البلدان، تعمل وكالات المنافسة بوصفها سلطات قانونية مستقلة معنية برصد التكتلات في السوق وتتمتع بصلاحية الحد من الآثار المخلة بالمنافسة[74]. وفي الجزائر، تعطي سلطة المنافسة (مجلس المنافسة) الأولويةَ لصغار المنتجين، حيث تتحمل وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق مسؤولية ما يلي: مراقبة أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وهوامش الربح المتصلة بها لمنع فرض أسعار غير شرعية والزيادات غير المبررة في الأسعار ومكافحة المضاربة؛ وإدارة نظام يضمن توفر المواد الأساسية بأسعار مدعَّمة؛ واستخدام نظام مسح وطني لتتبع مستويات المخزون وتدفقات المنتجات في الوقت الحقيقي من خلال منصة رقمية مخصصة لذلك، مما يضمن إمكانية التتبع وتفادي أي النقص في المنتجات والحد من تحويل مسارها[75]. وفي إسبانيا، توجد وكالة تعنى خصيصا بالمعلومات والرقابة على الأغذية وتقوم بتنظيم عمل مختلف الجهات الفاعلة في السلاسل الغذائية[76]. وللأسف، في الولايات المتحدة حيث توجد

(71) مساهمة مقدّمة من فرع ألمانيا للمنظمة الدولية من أجل الحق في الغذاء والتغذية.

(72) مساهمة مقدّمة من التحالف الأسترالي للسيادة الغذائية.

(73) مساهمة مقدّمة من منظمة مبادرة مسار السلام.

(74) مساهمة مقدّمة من إيطاليا والجزائر والمكسيك.

(75) مساهمة مقدّمة من الجزائر.

(76) مساهمة مقدّمة من إسبانيا.

العديد من شركات الأغذية الزراعية الكبرى، استُخدم قانون المنافسة في الغالب منذ الثمانينيات للسماح لعدد صغير من الشركات بالقضاء على منافسيها وللهيمنة على الأسواق[77]. وحدث أبرز استثناء لم يتبعه فيه هذا النهج خلال الفترة من 2021 إلى 2024، عندما غيّرت لجنة التجارة الاتحادية النهج الذي تتبعه إزاء قانون المنافسة.

تجنب الضرائب والتهرب منها

63 - كثيراً ما تقوم الشركات عبر الوطنية بنقل أرباحها إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب، مما يحرم الحكومات من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها. ويقوّض تجنب الضرائب والتهرب منها النُظم الضريبية العالمية ويقللان من القدرة المالية للبلدان النامية على الاستثمار في البرامج الاجتماعية. وتقدّر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن 500 بليون دولار تُفقد سنوياً نتيجة لتجنب دفع الضرائب[78].

خامسا - مساءلة الشركات

64 - يثير إخضاع الشركات للمساءلة صعوبات لأنها لا تمتلك الموارد اللازمة للتفوق على الضحايا من حيث الرسوم القانونية فحسب، بل لأنها أيضا عبارة عن أشخاص اعتباريين يمكنهم البقاء إلى الأبد (إلا في حالة الإفلاس أو الاختيار الشخصي)، وبالتالي يمكنها البقاء لفترات أطول من فترة بقاء الضحايا. ويمكن إدراج الأضرار القانونية الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الميزانية تحت بند "التكاليف التشغيلية". وكما ذُكر أعلاه، تثير مساءلة الشركات عبر الوطنية صعوبات خاصة بسبب الشبكة المعقدة من فروعها والعقود التي تبرمها في العديد من الولايات القضائية.

65 - وقد اتضح أن وضع مبادئ توجيهية طوعية لا يكفي للتصدي لتزايد نفوذ الشركات وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد تقبل الشركات في بعض الأحيان بالحوافز بدلاً من الخضوع للوائح معينة؛ غير أن تقديم حوافز للشركات لكي تلتزم بقانون حقوق الإنسان يشكّل في الواقع إعانات مالية للشركات قد تكافئ في بعض الأحيان التصرفات السيئة بدفع مبالغ مالية لمنتهكي حقوق الإنسان لكي يغيّروا أساليبهم.

66 - ويُعد الاتحاد الأوروبي مثالاً على الطريقة التي أدى بها تكتّل الشركات إلى توزيع غير عادل للإعانات الزراعية. إذ يستفيد أكبر 20 في المائة من المزارع، وهي عادةً من منتجي اللحوم والألبان، من نسبة تناهز 80 في المائة من الأموال المقدَّمة في إطار السياسة الزراعية المشتركة. ونتيجة لذلك، فقَدَ الاتحاد الأوروبي 5,3 مليون مزرعة بين عامي 2005 و 2020 (مما يعكس انخفاضا بنسبة 37 في المائة)، معظمها مِلك لصغار المزارعين[79].

67 - وتتضمن بعض الطرق الدولية الممكن اتباعها لمحاسبة الشركات على انتهاكات حقوق الإنسان ما يلي: القانون الجنائي الدولي؛ والصك الدولي الملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال المقترَح؛ والمعاهدة الضريبية الدولية المقترحة.

---

(77) انظر https://farmaction.us/kings-over-the-necessaries-of-life-monopolization-and-the-elimination-of-competition-in-americas-agriculture-system.

(78) A/HRC/58/51، الفقرة 41.

(79) مساهمتان مقدّمتان من مرصد الشركات الأوروبية؛ ومنظمة أوكسفام.

ألف – القانون الجنائي الدولي

68 – يمكن للمحكمة الجنائية الدولية مقاضاةُ المديرين التنفيذيين للشركات بتهمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة العدوان. ولكن لا يمكن مقاضاة الشركات في المحكمة، وفي الواقع لا يوجد أي محفل دولي لديه ولاية قضائية جنائية دولية واضحة على الأشخاص الاعتباريين. ومع ذلك، قد تظل الشركات مسؤولة بموجب القانون الجنائي الدولي. وتزداد الحجج التي تؤكد أن الشركات، باعتبارها من الأشخاص الاعتباريين، يمكن أن تتحمل مسؤولية جنائية دولية بوصفها مسألة من مسائل القانون الدولي العرفي[80]. وعلاوة على ذلك، هناك عدد من المعاهدات التي تحمّل الشركات المسؤولية الجنائية عن جرائم محددة في مجالات تشمل الإبادة الجماعية[81] والفصل العنصري[82] وتمويل الإرهاب[83] والجريمة المنظمة[84] والفساد والغش المالي[85]. وتنشئ اتفاقية حماية البيئة من خلال القانون الجنائي، التي اعتمدتها لجنة وزراء مجلس أوروبا في 14 أيار/مايو 2025 (لم تدخل بعدُ حيز التنفيذ)، إطارًا لتحميل الجهات الفاعلة الخاصة المسؤولية عن الجرائم البيئية؛ وفي مجال رفاه الطفل، تنص المادة 26 من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (المعتمدة في عام 2007) على مسؤولية الشركات. وعلاوة على ذلك، تسمح أكثر من 40 ولاية قضائية بتحميل الشركات مسؤولية جنائية، مما يعزز قوة الحجج التي تؤكد أن المسؤولية الجنائية للشركات مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي[86].

69 – وبموجب الاجتهاد القضائي الراسخ، يتحمل كل من الشركات والمسؤولين فيها مسؤوليةَ المساعدة والتحريض إذا قدّموا عن علم مساعدة عملية أو تشجيعاً أو دعماً معنوياً له أثر ملموس على ارتكاب جريمة. ويشمل ذلك المساعدة والتحريض بتقديم حصص من رأس المال أو خدمات متصلة بسلسلة الإمداد أو عمليات نقل التكنولوجيا التي يعلمون أو ينبغي لهم أن يعلموا بأنها ستُستخدم لدعم ارتكاب جرائم. وبالتالي، يمكن للجهات الفاعلة في الشركات، بمن في ذلك الشركات الأم والمديرون التنفيذيون، أن تتحمل

(80) انظر النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية الدولية (1945)، المادة 9؛ و [الولايات المتحدة ضد كراوتش وآخرين] *U.S. v. Krauch, et. al (1948)*؛ و [محاكمة مجرمي الحرب أمام محاكم نورمبرغ العسكرية] *Trials of War Criminals Before the Nuremberg Military Tribunals*, vols. III-IV (1952), pp. 1132-1133, 1140؛ والمحكمة الخاصة بلبنان، في *القضية ضد شركة تلفزيون الجديد ش. م. ل. والسيدة كرمى محمد تحسين الخياط*، القضية رقم STL-14-05/PT/AP/AR126.1، القرار الصادر في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2014؛ ولجنة القانون الدولي، مشاريع المواد المتعلقة بمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها، مع الشروح (A/74/10، الفصل الرابع، الفرع هاء)؛ والاتحاد الأفريقي، البروتوكول المتعلق بتعديل بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان، المادة 46 جيم (لم يدخل حيز النفاذ)؛ و A/HRC/59/23، المرفق، الفقرة 19.

(81) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المادة الرابعة؛ و [حكم محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)]، *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro), Judgment, I.C.J. Reports 2007*, para 420.

(82) الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، المادة 1 (2).

(83) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، المادة 5.

(84) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 10.

(85) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 26؛ واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، المادة 1؛ والبروتوكول الثاني لاتفاقية حماية المصالح المالية للجماعات الأوروبية، الذي أعد بالاستناد إلى المادة كاف-3 من المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، المادتان 3 و 4.

(86) المحكمة الخاصة بلبنان، في القضية ضد *شركة تلفزيون الجديد ش. م. ل. والسيدة كرمى محمد تحسين الخياط*، الفقرات 45-67.

مسـؤولية جنائية فردية عندما تسـاهم قراراتها أو هياكلها التمويلية أو خدماتها بشـكل كبير في ارتكاب جرائم دولية. وقد يرقى تمويل الجرائم الدولية، سواء كان ذلك من خلال الاستثمارات المباشرة أو توفير البنية التحتية أو تقديم خدمات لعمليات عسـكرية، إلى مسـتوى التواطؤ بموجب القانون الجنائي الدولي[87]. وليس من الضروري أن تستفيد الشركة من تصرفات وكيلها لتحميلها المسؤولية[88].

70 - وبما أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية تخضع للولاية القضائية العالمية، يجوز لأي دولة مقاضاة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة، عندما يقدّمون، عن علم، مساعدة ملموسة أو تمويلا لارتكاب تلك الجرائم الفظيعة. وقد مكّن مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية بالاقتران مع مبدأ الولاية القضائية العالمية عددا من المحاكم الوطنية، بما في ذلك في ألمانيا وفرنسا وهولندا (مملكة -)، من التحقيق مع المسؤولين التنفيذيين في الشركات والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال ومقاضاتهم على تواطؤهم المزعوم في الجرائم الفظيعة المرتكبة في الخارج. وتؤشّر تلك التطورات على استعداد الولايات القضائية الوطنية بشكل متزايد لاستخدام القانون الجنائي الوطني والدولي لمحاسبة الشركات عندما تفتقر المحاكم الجنائية الدولية حالياً للاختصاص على الأشخاص الاعتباريين.

باء - المعاهدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

71 - طوال السنوات العشر الماضية، وتحت رعاية مجلس حقوق الإنسان، لم تتوقف الدول عن التفاوض على صك دولي ملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، وهو صك يحظى بتأييد عدد من الدول[89]. ويتزايد التوافق الدولي في الآراء على أهمية فرض التزامات ببذل العناية الواجبة على الشركات، ويتجلى ذلك في اتساع نطاق هذه الممارسات في عدة ولايات قضائية. غير أن تعدد النماذج الوطنية والإقليمية يمكن أن يؤدي إلى تباين الممارسات بين مختلف الولايات القضائية. ويمكن أن يساعد الصك الملزم قانونًا على تجنب التباين من خلال اعتماد معيار متعدد الأطراف لمثل هذا الالتزام.

72 - ويجب على الشركات أن تجري تقييمات دورية لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان من أجل تحديد الشواغل وتعديل تصرفاتها. فبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ليس مجرد واجب إجرائي- فالمهم هو الأثر على حقوق الإنسان والإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر أو معالجتها، وليس القدر من العناية التي تُبذل أو مستوى الإهمال. وبعبارة أخرى، فإن بذل العناية الواجبة لن يعفي الشركات من تحمّل مسؤوليتها[90]. وكحد أدنى، يجب على الشركات المرتبطة مباشرة بالآثار على حقوق الإنسان أن تمارس نفوذها أو تنظر في إنهاء أنشطتها أو علاقاتها. وفي حالة عدم القيام بذلك، يمكن محاسبتها.

73 - ونظرًا لطبيعة الشركات التي يشكل الربح محرّكها الرئيسي، لا يمكن للمعاهدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان المقترحة أن تعتمد فقط على بذل العناية الواجبة. وينبغي للصك الملزم قانوناً أن يفسح المجال أمام التعاون الدولي وأن يعزز المسؤولية القانونية للشركات في مختلف الولايات القضائية.

(87) A/HRC/59/23، المرفق، الفقرات 17-21.

(88) *United States v. Automated Medical Laboratories*.

(89) مساهمات مقدّمة من إيطاليا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وغواتيمالا وهندوراس.

(90) انظر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (A/HRC/17/31، المرفق)؛ وانظر أيضًا Surya Deva, "Mandatory human rights due diligence laws in Europe: a mirage for rightsholders?", *Leiden Journal of International Law*, vol. 36, No. 2 (2023).

ونفوذ الشركات عنصر دينامكي بالفعل، ولهذا ينبغي أن تضمن المعاهدة إدماج الإصلاحات في القانون الدولي لحقوق الإنسان (والقانون البيئي الدولي) باستمرار في الممارسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي الختام، يجب أن يتّبع الصك الملزم قانونًا منظورا منهجيا، كما هو موضّح في المناقشة أعلاه بشأن التحديات على مستوى المنظومات الغذائية، ولهذا يجب عليه الاعتراف بالطابع غير القابل للتصرف وغير القابل للتجزئة والمترابط والمتشابك لجميع حقوق الإنسان.

جيم - المعاهدة الضريبية الدولية

74 - في وقت كتابة هذا التقرير، أتيحت فرصة تاريخية لإعادة بناء بنية النظام الضريبي العالمي[91]. ففي عام 2024، وضعت الأمم المتحدة اللمسات الأخيرة على اختصاصات اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي، ومن المقرر إنهاء صياغتها بحلول نهاية عام 2027[92].

75 - والهدف المتوخَّى هو إنشاء نظام ضريبي دولي من أجل التنمية المستدامة. وهذه الصفقة الضريبية العالمية ضرورية لإنهاء استغلال المال العام والبيئة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات وفاحشي الثراء والملوِّثين. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذه الصفقة الضريبية العالمية أن تمكّن من اتباع نهج منسَّق بشأن فرض رسوم إضافية على أرباح الشركات التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي. ومن شأن هذه الضريبة الإضافية على أرباح الشركات أن تثبط نهج العمل كالمعتاد، وأن تُحدث تحولاً في الاستثمارات، وهكذا تحفّز على تحقيق تحوّل عادل ومنصف نحو منظومة الغذائية تتيح إعمال حقوق الإنسان[93].

سادسا - استنتاجات وتوصيات

76 - من منظور حقوق الإنسان، يؤدي ارتفاع مستويات تكتّل الشركات ونفوذها في المنظومات الغذائية إلى تقويض حرية تصرف الأشخاص واستقلاليتهم، أي قدرتهم على اتخاذ الخيارات المناسبة لهم وعلى المشاركة الفعلية في المنظومات الغذائية. فنفوذ الشركات يحد من قدرة الأفراد على الحصول على الموارد اللازمة لتوفير الغذاء، مثل الأراضي والمياه والمدخلات الزراعية. وهو يحد أيضا من إمكانية حصولهم على الغذاء الكافي بسبب التضخم الذي تقف وراءه الشركات أو بسبب هيمنة المتاجر الكبرى. كما يتسبب نفوذ الشركات في تعطيل الأسواق المحلية والإقليمية مما يدفع مزيدا من الأشخاص إلى الاعتماد على الأسواق العالمية غير المستقرة وعلى سلاسل الإمداد المعقّدة. وعادة ما تنتج المنظومات الغذائية الخاضعة لسيطرة الشركات أغذيةً غير ملائمة ثقافيًا أو غذائيًا أو بيئيًا. وتتسبب المنظومات الغذائية الخاضعة لسيطرة الشركات أيضًا في تفاقم أشكال عدم المساواة الهيكلية، وتؤثر بشكل أكبر على أولئك الذين يواجهون أصلا حواجز هيكلية تعرقل حصولهم على الغذاء.

77 - وفي غياب قواعد تنظيمية مناسبة، ستلحق الثورة الرقمية السريعة النسق في المنظومات الغذائية أضرارا تفوق الفوائد التي ستعود بها. في حين أن العالم ليس بحاجة إلى المزيد من البيانات،

(91) A/HRC/58/51، الفقرات 40-45.

(92) انظر https://www.un.org/en/desa/international-tax-cooperation-advancing-equality-and-sustainable-development.

(93) A/HRC/58/51، الفقرتان 43 و 44.

أو المزيد من الغذاء – بل إن ما يحتاجه الناس هو زيادة نفوذهم وتحكمهم في البيانات المتصلة بالمنظومات الغذائية.

78 – وتجني الشركات أرباحا من القمع والاستغلال والاحتلال في المنظومات الغذائية، وهي بذلك تنتج العنف وعدم المساواة[94]. وتنبع مشاكل المنظومات الغذائية في العالم من نظام اقتصادي سياسي يسمح للشركات بالاستفادة مالياً من انتهاكات حقوق الإنسان للشعوب – حتى أنه يسمح للشركات بجني أرباح من الإبادة الجماعية[95].

79 – وقد شعر المقرر الخاص بالارتياح بفضل العدد الكبير من المساهمات المقدّمة من الدول ومنظمات المجتمع المدني لتلبية دعوته إلى تقديم مدخلات، تم تسليط الضوء فيها على المنظومات الغذائية التي تعطي الأولوية لرعاية الناس والطبيعة، سواء كان ذلك من خلال ممارسات الزراعة الإيكولوجية أو الشركات والمنظمات والكيانات الأخرى التي يتألف منها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[96]. وهو اقتصاد سياسي يضطلع بأنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمةً للمصلحة العامة، استناداً إلى مبادئ التعاون الطوعي والمعونة المتبادلة والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية والاستقلال الذاتي والاستقلالية. وتضمنت المساهمات المقدَّمة أمثلة على الممارسات الغذائية المستدامة التي تعطي الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع واستخدام الأصول والفوائض والأرباح.

80 – ويجب على الدول على الأقل أن تحمي حقوق الناس من نفوذ الشركات وأن تكفل تمتعهم بسبل انتصاف فعالة. ويجب على الشركات أن تحترم حقوق الإنسان الواجبة للناس على أقل تقدير[97]. وبالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة في الشركات، يتمثل الحافز الرئيسي للتمسك بالممارسات التي تحترم حقوق الإنسان في احتمال المساس بسمعتها الناجم عن تورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان وفي جرائم دولية. وعندما لا تكون سبل الانتصاف المباشرة متاحة من الكيانات الاعتبارية (الشركات)، يمكن تحميل الدول مسؤوليةَ عدم الامتثال لالتزاماتها تجاه الكيانات الاعتبارية الخاضعة لولايتها القضائية.

81 – ويوصي المقرر الخاص الدول بما يلي:

(أ) التركيز، على سبيل الأولوية، على استغلال قانون الشركات لتغيير الحوافز الداخلية في الشركات لمواءمتها مع احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وسيكون من الصعب للغاية الحد من نفوذ الشركات أو مساءلة الشركات إذا لم يتم تغيير الشركات من الداخل[98]. ولكن إذا وفّرت الدول بيئة واضحة ويمكن التنبؤ بها لحقوق الإنسان من خلال قانون الشركات، قد يؤدي ذلك إلى التشجيع على "السباق نحو القمة" وعلى جذب الشركات التي تدرك الفوائد الطويلة الأجل للاقتصاد المراعي لحقوق الإنسان واستقرار السوق الذي يخلقه. ويرغب العديد من رواد الأعمال في فعل الصواب والمساهمة في

(94) انظر A/HRC/52/40؛ و A/78/202.

(95) انظر A/HRC/59/23.

(96) انظر القرار 281/77.

(97) A/HRC/17/31، المرفق.

(98) Kinda Mohamadieh, "Rethinking corporate law: from enabling to disciplining the corporate externality", dissertation, Geneva Graduate Institute, 2023.

تعزيز حقوق الإنسان. ومن المرجح أن تجذب شركات الأغذية التي يتم تأسيسها في ولايات قضائية مراعية لحقوق الإنسان المزيد من المستهلكين؛

(ب) استخدام جميع الأدوات القانونية المتاحة في القانون التجاري للحد من نفوذ الشركات مثل قانون المنافسة والقانون الضريبي وقانون الاستثمار؛

(ج) استخدام جميع الأدوات القانونية المتاحة لمحاسبة الشركات، ولا سيما من خلال القانون الجنائي الوطني والدولي؛

(د) الالتزام بإنهاء المفاوضات بشأن الصك الدولي الملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال المقترَح وبشأن المعاهدة الضريبية الدولية المقترحة بطريقة تعترف بجميع حقوق الإنسان وتُعمِلها؛

(هـ) التذكير بأن عمل الشركات في المنظومات الغذائية امتيازٌ وليس حقا مكتسبا. ولذلك، ينبغي على دول المنشأ أن تلغي مواثيق الشركات في حالة ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعلى الدول المضيفة أن تحظر الشركات التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛

(و) دعم صغار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والشعوب الأصلية والنساء والعاملين في المنظومات الغذائية؛

(ز) دعم الزراعة الإيكولوجية وأشكال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واقتصاد الرعاية؛

(ح) تنفيذ تدابير محددة كما يلي:

‘1’ وضع بطاقات فعالة على وجه العبوات؛

‘2’ فرض قيود على تسويق الأغذية غير الصحية؛

‘3’ فرض ضرائب على الأغذية والمشروبات غير الصحية؛

‘4’ سحب الدعم من الأغذية غير الصحية وتقديمه للأغذية الصحية؛

‘5’ توفير وجبات مدرسية شاملة إلى جانب اتباع سياسات مشتريات عامة تلتزم بالشراء من المنتجين المحليين وصغار المنتجين والشعوب الأصلية؛

‘6’ سن لوائح إلزامية بشأن الإفصاح عن مكونات الأغذية المجهّزة؛

‘7’ سن قوانين لتنفيذ المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم، وإرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن وضع حد للترويج غير الملائم لأغذية الرّضع وصغار الأطفال؛

‘8’ سن قوانين وطنية لتنفيذ قوانين العمل الدولية التي تحمي العمّال في مجالي الأغذية والزراعة على جميع مستويات المنظومة الغذائية؛

‘9’ إعطاء الأولوية لصوت أصحاب الحق على صوت الشركات في إطار الأمم المتحدة والحكومات الوطنية لضمان عدم هيمنة الدوافع المتعلقة بتحقيق الربح على الحوكمة الدولية والوطنية.